

قوات النظام السوري وحلفاؤه استهدفت
النازحين أثناء خروجهم من حلب الشرقية

مقتل 83 مدنياً في هجمات مُتكررة مقصودة

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 18 أيلول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة وسياق تاريخي

ثانياً: هجمات استهدفت قوافل للنازحين شرق مدينة حلب

ثالثاً: المرفقات

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة وسياق تاريخي:

خضعت الأحياء الشرقية لمدينة حلب وهي قرابة 63 حياً (صلاح الدين، المشهد، مساكن هنانو، طريق الباب، كرم الجبل، الصاخور، جب القبة، الشعار، قاضي عسكر...) لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة منذ نهاية عام 2012، ترتبط هذه الأحياء مع الريف الغربي والشمال لمدينة حلب عبر طريق الكاستيلو.

شهدت أحياء حلب الشرقية حصارين في النصف الثاني من عام 2016:

الحصار الأول: بدأ في 10/ تموز/ 2016 عندما تقدمت قوات النظام السوري مع الميليشيات الشيعية الموالية لها إلى منطقة مزارع الملاح المطلة على طريق الكاستيلو، وكان عدد الأهالي المحاصرين قرابة 300 ألف نسمة، وقد سجلنا دوراً لقوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية في الحصار عبر سيطرتها على حي الشيخ مقصود شمال شرق مدينة حلب وعدم تسهيل مرور المساعدات والمدنيين.

استمرَّ الحصار حتى 7/ آب/ 2016 عندما تمكَّنت فصائل في المعارضة المسلحة من السيطرة على أحياء الراموسة والكليات وبالتالي إنهاء الحصار.

الحصار الثاني: بدأ مطلع أيلول/ 2016 عندما سيطرت قوات النظام السوري على أحياء الراموسة والكليات جنوب

غرب مدينة حلب، ومنعت دخول أية قافلة مساعدات، ولم تسمح بخروج آمن للأهالي والمدنيين المحاصرين.

في منتصف تشرين الثاني/ 2016 تصاعدت عمليات القصف الجوي من قبيل قوات الحلف السوري/ الروسي على أحياء حلب الشرقية، وترافقت تلك الهجمات مع تقدُّم بريِّ لقوات النظام السوري والميليشيات الشيعية الموالية، وسيطرت



بداية على أحياء مساكن هنانو وجبل بدر وأجزاء من حيي الحيدرية والصاحور، واستطاعت في مدة لا تتجاوز 20 يوماً السيطرة على ما لا يقل عن 95% من أحياء حلب الشرقية، الأمر الذي تسبب في نزوح عشرات الآلاف من المدنيين من الأحياء الشرقية لمدينة حلب، نزح بعضهم إلى مناطق تسيطر عليها قوات النظام السوري، وبعضهم إلى مناطق تُسيطر عليها قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، فيما بقي قرابة 50 ألف نسمة محاصرون في أحياء الزبدية والسكري والمشهد والأنصاري - التي ظلت تخضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة - إلى أن بدأ إجلاء المدنيين منها.

في 13/ كانون الأول/ 2016 أعلن النظام الروسي بالتنسيق مع النظام التركي عن عملية وقف إطلاق نار داخل أحياء مدينة حلب الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة ونصّ الاتفاق على بدء إجلاء المدنيين والجرحى والمسلحين عبر معبر الراموسة إلى منطقة عقدة الرقة ومنها إلى ريف حلب الغربي، وتم إجلاء ما يقارب 50 ألف نسمة عبر 7 دفعات كان آخرها في 22/ كانون الأول/ 2016.

وقد قالت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في تقريرها الصادر في 2/ شباط/ 2017 إلى أنّ تهجير أهالي القسم الشرقي من مدينة حلب يرقى إلى جريمة حرب. أما قرار مجلس الأمن 2328 الصادر في 19/ كانون الأول/ 2016 فقد دعى إلى رصد عملية التهجير، فقد ورد في البند الرابع: (يؤكد أهمية ضمان أن يكون مرور جميع المدنيين من الأحياء الشرقية في حلب أو المناطق الأخرى إلى المقصد الذي يختارونه مروراً طوعياً وآمناً تصان فيه كراماتهم)، ومجلس الأمن على علم تام بأن هذا ليس مروراً، وأنه ليس طوعياً، وهذا القرار يأتي ضمن سلسلة من قرارات لم تُنفذ ولم تتعدى كونها مجرد أوراق، وهذا يعبر عن مدى إهمال مجلس الأمن والمجتمع الدولي للقضية السورية.

ثانياً: هجمات استهدفت قوافل للنازحين شرق مدينة حلب:

ملخص:

منذ منتصف تشرين الثاني/ 2016 وهو تاريخ بدء التصعيد العسكري الذي شهدته أحياء حلب الشرقية حتى تاريخ توقيع اتفاقية إجلاء السكان منها، وثقنا مئات الهجمات العشوائية والغير مبررة التي نفذها الحلف السوري الروسي واستخدم فيها القنابل الحارقة للخرسانة، والذخائر العنقودية، والأسلحة الحارقة، والأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، وقد تسببت هذه الهجمات في دمار أحياء سكنية بشكل شبه كامل وحوّلت مدارس ومشافٍ ومراكز طبية إلى حطام.



ترافق ذلك مع التقدم البري الذي شنته قوات النظام السوري مدعومة بالمليشيات المحليّة والأجنبية الموالية وتقلّصت تدريجياً مناطق سيطرة المعارضة المسلحة في مقابل توسُّع سيطرة قوات النظام السوري، وأجبر ذلك آلاف المدنيين والمجرحي على النزوح هرباً من القصف، وفي حين هرب آلاف المدنيين إلى الأحياء الغربية الواقعة تحت سيطرة النظام السوري بقي ما يقارب 50 ألف نسمة محاصرون في المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة.

وعلى الرغم من أن مسؤولين في سلطة النظام السوري قد أعلنوا عن تأمين معايير إنسانية آمنة لمرور المدنيين باتجاه الأحياء الخاضعة لسيطرة النظام السوري وتسهيل حركة نزوح المدنيين، إلا أننا سجلنا عدة هجمات متكررة نفذها الحلف السوري الروسي استهدفت قوافل للنازحين، وهذا هو الغرض الأساسي من هذا التقرير، الذي يستعرض 3 هجمات شنتها قوات الحلف السوري الروسي في كل من 29 و 30/ تشرين الثاني/ 2016، و 1/ كانون الأول/ 2016 استهدفت مدنيين نازحين من أحياء حلب الشرقية كانوا مُتجهين إلى أحياء تخضع لسيطرة النظام السوري. وثق فريق تسجيل الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 83 مدنياً، بينهم 29 طفلاً، و 22 سيدة في هذه الهجمات.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إن هذه الحوادث تزيد من يقين المجتمع السوري أنّ النظام الحاكم الحالي لا يمتلك أية درجة من الموثوقية أو المصدقية، وبالتالي يستحيل الوثوق به في أية اتفاقية، أو معاهدة، أو شراكة، حتى لو كان حليفه الروسي طرفاً وضامناً لها، ومن هذه التقارير وغيرها، تشكّلت قناعة راسخة أنه لا معنى لأي مرحلة انتقالية يكون النظام السوري طرفاً فيها“.

المنهجية:

خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكّن الباحث من زيارة موقع الحدث بأسرع وقت ممكن، لكن هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً الإمكانيات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرّضوا



للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صور هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعايנת جثث الضحايا وحددت سبب الوفاة.

وقد واجهت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات وصعوبات بالغة في الوصول إلى شهود عيان وناجين من الحوادث التي وقعت في أثناء معركة حلب بسبب التهجير الذي تعرّض له السكان، وفقدان القدرة على التواصل مع عشرات الناشطين، ولا تزال هناك العشرات من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي قيد التحقيق والمتابعة.

يحتوي هذا التقرير على 7 شهادات عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز، وتعود إحدى الروايات إلى أحد عمال الإشارة المركزية وهي عبارة عن منظومة تعمل على التقاط إشارات المكالمات بين عناصر قوات النظام السوري المتمركزين على سلاح المدفعية، وبين القواعد العسكرية الجوية والطيارين. حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنب الشهود معاناة تذكر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

كما أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أنّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولا يوجد فيها أية مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجمات أو حتى قبلها، كما أنه لم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات السورية/ الروسية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما أظهرت مقاطع مصورة بثّها ناشطون موقع الهجمات وجثث الضحايا والمصابين وحجم الدمار الكبير الذي تسبّب به القصف.

أشار تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة إلى وجود مكثّف لمليشيات شيعية، مثل لواء فاطميون، ولواء القدس، وعناصر من الحرس الثوري الإيراني في أثناء معركة حلب؛ إلا أنّنا لم نستطع إسناد مسؤولية هجوم حي جب القبة 30/ تشرين الثاني/ 2016 لهذه المليشيات؛ لأنّ هذه العناصر موجودة على الأرض ومن الصعوبة بمكان تحديد فيما إذا كان سلاح المدفعية الذي استخدم في هجوم حي جب القبة كان تحت سيطرة ميليشيات شيعية أو عناصر من الجيش السوري النظامي.



ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

التفاصيل:

حي جب القبة، الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2016

قراءة الساعة 08:00 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صاروخاً استهدف تجمُعاً للمدنيين النازحين من أحياء حلب الشرقية باتجاه حي الصاحور، سقط الصاروخ في شارع فرعي بين حي باب النيرب وحي جب القبة، قرب دكاكين حجاج شرق مدينة حلب؛ تسبَّب القصف في مقتل 17 مدنياً، بينهم أطفال ونساء، ودمار كبير في المنازل السكنية وتضرُّر في مسجد برسین القريب من مكان الهجوم.

قال أبو العز وهو ناشط إعلامي محلي كان موجوداً لحظة القصف -تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب- أنه كان في حي جبَّ القبة ليصور حركة النزوح التي شهدها الحي، عندما سقط صاروخ من طائرة ثابتة الجناح قُرْبَه: ”لم أعد أرى شيئاً فالدُّخان ملاً المكان ووقعتُ على الأرض نتيجة الضغط المتولِّد عن الانفجار، نهضتُ لأرى عشرات الجثث من المدنيين الذين كانوا يحاولون الهروبَ من أحياء حلب إلى مناطق تُسيطرُ عليها قوات النظام السوري.

كانت أصوات القصف قُبيل تنفيذ الغارة وبعدها مستمرة، لكنَّ صوت الصاروخ الذي استهدف المكان كان قوياً جداً.“
قال أبو العز أنه لم يستطع تمييز نوع الطيران الذي استهدف المنطقة بسبب كثافة القصف.



ضحايا هجوم حي جب القبة الذي نُفِّذَه طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي 29 / 11 / 2016



حي جب القبة، الأربعاء 30/ تشرين الثاني / 2016:

قراءة الساعة 06:15 قصف مدفع فوزديكا تابع للنظام السوري نعتقد أنه متمركز في قرية عزيزة جنوب شرق مدينة حلب قذيفتين مُتتاليتين؛ استهدفنا شارعاً فرعياً بين حيي باب النيرب وحب القبة شرق مدينة حلب، قرب دكاكين حجيج؛ تسبب القصف في مقتل 45 مدنياً، بينهم 20 طفلاً، و18 سيدة، الضحايا كانوا يحاولون النزوح باتجاه حي الصاحور الخاضع لسيطرة قوات النظام السوري.

يُظهر تحليل الصور والمقاطع المصورة العائدة لموقع الهجوم وجثث الضحايا والمصابين وعددهم الكبير ما يتوافق مع الروايات التي حصلنا عليها عن استخدام مدفع الفوزديكا، وهي عبارة عن قذائف شديدة التشظي وقادرة على إصابة عدد كبير من الأشخاص. كما أجرينا إسقاطاً لموقع المجزرة مع الصور التي التقطت هناك وحددنا موقع مدفع قرية عزيزة التابع للنظام السوري، كما حدّدنا الأحياء التي كانت لا تزال تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة يوم الهجوم، والتي يُمكن أن تنطلق منها قذائف مدفعية من مدفعية تابعة للمعارضة، ووفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها فإنه لا يوجد مرابض مدفعية لفصائل المعارضة المسلحة؛ ذلك خوفاً من استهدافها من قبل الطيران الحكومي.

وخلصنا إلى مسؤولية قوات النظام السوري عن هجوم جبّ القبة فمن المستبعد قيام فصائل المعارضة المسلحة باستهداف حي جب القبة؛ بسبب طبيعة المكان والأبنية المرتفعة التي تُحوّل دون إمكانية استهداف الحي بقذائف الفوزديكا في حين أن المدفع المتمركز في قرية عزيزة يقع على تلة -يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر قرابة 410م- تُشرف على حي جب القبة -الذي يرتفع عن سطح البحر قرابة 401م- ويمكن لعناصر قوات النظام السوري استهداف الحي وخاصة بوجود مرابض مدفعية ثابتة.





snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

7

أخبرنا إبراهيم أبو الليث وهو مدير المكتب الإعلامي لمنظمة الدفاع المدني السوري -تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك- أنه كان موجوداً في حي جب القبة لحظة وقوع الهجوم حيث كان يوثق عملية نزوح المدنيين من الحي: ”سمعت صوت انفجار ضخم ثم اختبأت في مبنى مجاور، بعد دقيقتين خرجت من المبنى لأجد أكوام الجثث والجرحى، كان الشارع ممتلئاً بالنازحين، وأصبح الجميع في عداد الموتى، جميعهم مدنيون نساء وأطفال، لماذا استهدفوهم؟“

أكد إبراهيم أنّ ما سمعه كان صوت قذيفتين مدفيعتين، لكنّه لم يستطع أن يجزم بمكان المدفعية التي استهدفت الموقع: ”هناك مدفعية القلعة ومدفعية في حي الإذاعة، وحي المشاركة، ومدفعية تقع في قرية عزيزة، لم أستطع تحديد المصدر، كل ما كان يهمني في ذلك الوقت إسعاف الجرحى، والذين قضوا بسبب إصابتهم قبل نقلهم إلى مشفى القدس، المشفى الوحيد في المدينة“.

كان الناشط الإعلامي جواد الرفاعي مراسل وكالة الأناضول -تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب- في شارع قريب من موقع المجزرة لحظة وقوع الهجوم، وأخبرنا أنه سمع صوت انفجارين متتالين قبل أن يتوجّه إلى المكان: ”كانت جثث الضحايا وأشلائهم والمصابين تملأ المكان، جميعهم كانوا يحاولون الفرار من الموت والنزوح إلى حي الصاخور الذي بات خاضعاً لقوات النظام السوري، كانوا عائلات بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، لم يكن أمامهم مفر“.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر تطبيق واتساب- مع السيد عمر عتقي وهو أحد عمال الإشارة المركزية في حلب، الذي قال أنه رصد في يوم المجزرة مكالمة بين قوات النظام السوري المتمركزة في قرية عزيزة الواقعة جنوب شرق حي جب القبة: ”ذكروا في المكالمة أنّهم رصدوا تجمّعاً في حي جب القبة ثم أعلنوا استعدادهم وأتموا تجهيزات القصف، كان ذلك قبيل حدوث المجزرة، وكنت قد عمّمت على الثوار عن احتمال استهداف مدفعية قرية عزيزة لأحياء حلب القديمة وخاصة جب القبة والصالحين والفردوس والمرجة“.

وأضاف عمر أنّ منطقة الهجوم تقع في مجال عدة مدفيعات ومنصات إطلاق لصواريخ أرض - أرض: ”لكنّ المجال المفتوح بين مدفعية محيط قرية عزيزة وموقع المجزرة، وقرب المسافة بينهما -تُقدَّر بـ 4.5 كم- يجعل احتمالية الاستهداف من تلك المنطقة أكبر مقارنة مع كل من مدفيعات مطار حلب وتلة الشيخ يوسف وحندرات وغيرها“.





جث ضحايا هجوم حي جب القبة الذي نفذته قوات النظام السوري باستخدام قذائف الفوزديكا 2016 / 11 / 30



ضحايا ودمار كبير بعد هجوم نفذته قوات النظام السوري باستخدام قذائف الفوزديكا، استهدف مدنيين نازحين 2016 / 11 / 30



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

حي الشعار، الخميس 1/ كانون الأول/ 2016:

قراءة الساعة 10:30 قصف طيران النظام السوري المروحي برمبلين متفجرين على شارع الجسر في حي الشعار شرق مدينة حلب، كان يعبر الشارع نازحون من أحياء حلب الشرقية باتجاه حي الصاخور الخاضع لسيطرة قوات النظام السوري؛ تسبب القصف في مقتل 21 مدنياً، بينهم 9 أطفال، و4 سيدات.

قال ضياء بدور وهو مدير مركز حي هنانو التابع لمنظمة الدفاع المدني للشبكة السورية لحقوق الإنسان -تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب-: "وصلتُ حي الشعار حيث وقعت المجزرة، عشرات الضحايا مرميون على الأرض، معظمهم قد فقدَ حياته، كانوا ينزحون باتجاه حي الصاخور بعد محاصرة قوات النظام للأحياء الشرقية، لم يكن لديهم خيار، شاهدت بقايا البرميل والحفرة التي سببها، بينما كنا نسعف الجرحى ونحاول انتشال الضحايا كانت قذائف مدفعية النظام تستهدفنا بشكل متكرر، لم يكن هناك أي مسلحين ولا مراكز أسلحة تتبع للشوار، فقط مدنيون هاربون".

وأضاف أحمد مصري وهو متطوع في منظمة الدفاع المدني توجه إلى موقع الهجوم -تواصلنا معه عبر تطبيق واتساب-: "شاهدت بقايا برمبلين متفجرين وميزت الحفرتين اللتين تسببا بهما، لقد تسبب القصف المروحي في مقتل العشرات، تجاوز عددهم 20 شهيد، جميعهم كانوا في طريقهم إلى حي الصاخور، كانوا يهربون من الموت فلاقوه" وقال أحمد أنّ قصفاً مدفياً حكومياً استهدف المنطقة ذاتها أثناء عملية الإسعاف؛ ما أعاق عمليات انتشال الضحايا ونقلهم إلى المشافي الميدانية.

محمد العلي متطوع في منظمة الدفاع المدني أخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان -عبر تطبيق واتساب- أنه انتشل وحده ما يزيد عن 6 مدنيين بين قتيل وجريح كان بينهم طفلان، وقال أنه شاهد عشرات الضحايا: "المكان كان مكسواً بالدماء والقذائف المدفعية ظلّت تلاحقنا حتى بعد وقوع المجزرة، حالة خوف هستيرية سيطرت على المدنيين كان بعضهم يركض مسرعاً فوق الجثث لينجو بنفسه".



ثالثاً: المرفقات:

عدة خروقات لاتفاق حلب من قبل النظام السوري والمليشيات الشيعية المقاتلة
ما لا يقل عن 100 ألف مدني مجهولي المصير بعد سيطرة النظام على 95% من أحياء حلب الشرقية
يجب على الأمم المتحدة ضمان سلامة ومصير المشرّدين من أحياء حلب الشرقية
حصيلة شهر من هجمات النظام السوري الروسي على أحياء حلب الشرقية
حصيلة الهجمات الروسية السورية على أحياء حلب الشرقية بعد 25 يوماً من بيان وقف الأعمال العدائية الثاني
أحياء حلب الشرقية تتمزق بنيران القوات الروسية والسورية، حصيلة أسبوع بعد بيان وقف الأعمال العدائية الثاني
أدلة متعددة تشير إلى تعمد القوات الروسية والسورية قصف قافلة الأمم المتحدة في حلب
المعابر المزعومة التي أعلنت عنها القوات الحكومية هي معابر للاختفاء والقتل
الأحياء الشرقية في حلب تحت الحصار والقصف

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. حرق الحلف السوري الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن قوات الحلف السوري الروسي انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إنّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قامت بها قوات الحلف السوري الروسي تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجّه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

الاعتذار إلى أهالي محافظة حلب عن القرار 2328 المجحف بحق تاريخهم، وإصدار قرار جديد يؤكد رعاية مجلس الأمن لضمان عودة المشردين قسراً إلى منازلهم.

يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.

إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والروسي والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.



إلى المجتمع الدولي:

في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا. تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين في مدينة حلب الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

